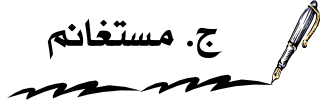


مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني

د جيلالي بن يشو

ج. مستغانم



يختص هذا البحث بقضية اضطراب المصطلح اللساني الحديث، حيث يقف على ظاهرة تعدد المصطلحات اللسانية وضبايتها وعدم وضوحها بسبب ترجمة المصطلح الأجنبي الواحد إلى أكثر من مصطلح عربي، حيث أصبح هذا المصطلح لا يفي المعنى الدقيق للمفهوم الذي وضع من أجله.

ونظرا لأهمية هذه المشكلة، والتي أدت إلى إحداث بلبلة وإرباك لدى الباحثين، وإضاعة الوقت، وهدر الجهود العلمية في تفسير وتحليل مدلول المصطلح اللساني الواحد، فقد ارتأينا أن نقف عند حدود هذه المشكلة بأسبابها ومظاهرها ونتائجها.

تمهيد

بدأت مشكلة المصطلح اللساني في الظهور مع مطلع القرن العشرين حين بدأ الاتصال بالدراسات اللسانية الغربية، وظهرت الحاجة إلى إيجاد مصطلحات عربية تقابل تلك المصطلحات الموجودة في اللغات الغربية، فتباينت الوسائل والأساليب في اختيار ووضع المصطلحات يقول د.عبد الصبور شاهين: «ومن المسلم به في محيط الدراسات اللغوية العربية أنَّ مشكلتها مشكلة مصطلحات

فما زال أساتذة علم اللغة الحديث من العرب يحاولون أن يضعوا ترجمات ومقابلات لما يصادفون من مصطلحات غريبة نتجت من اختلاف التقسيمات أو تصحيح المدلولات»⁽¹⁾.

وقد تدفقت إلى المعجم اللساني الاصطلاحي العربي المئات من المصطلحات الجديدة، غير أنّ هذا الكم الاصطلاحي لم يستقر مفهوماً أو ترجمياً مما أدى إلى حالة من الاضطراب والفوضى والتداخل، مازلنا نلمس آثارها بادية إلى اليوم والتي تجعل من المصطلح اللساني العربي الحديث، في المرحلة الراهنة، إشكالية معقدة بحاجة إلى المواجهة والمعالجة من قبل المؤسسات الثقافية والجامعية وهيئات التعريب في الوطن العربي.

وبمرور الوقت بدأت المشكلة تتعمق نظراً للزخم الهائل من المصطلحات الوافدة وما يصاحبها من اختلافات حول مفاهيمها وتطور في مدلولاتها، فقد قدرت منظمة اليونسكو ما يدخل الاستعمال اليومي من المصطلحات بنحو خمسين (50) مصطلحاً يومياً أي نحو عشرين ألف (20000) مصطلح سنوياً، وفي مختلف فروع المعرفة العلمية والتقنية⁽²⁾، وقد ذكر مصطفى الشهابي أنّ اختلاف المصطلحات العلمية العربية أصبح داءً يزداد خطورة باتساع الثقافة في البلاد العربية وازدياد عدد المؤلفين والمترجمين في العلوم يقول: «لقد أصبح اختلاف المصطلحات العلمية داء من أدواء لغتنا الضادية، وهذا الداء ينمو ويستشري كلما اتسعت الثقافة في البلاد العربية، وكثر فيها نقلة العلوم الحديثة، وعدد المؤلفين في تلك العلوم، ولعل أهم سبب من أسباب اختلاف المصطلحات إنما هو فقد الاتصال بين النقلة والمؤلفين في مختلف أقطارنا العربية، ففي كل قطر توضع مصطلحات جديدة لا يدري علماء الأقطار الأخرى عنها شيئاً...»⁽³⁾.

أسباب اضطراب المصطلح اللساني:

لقد بذلت خلال هذه الفترة بالذات جهود فردية وجماعية لضبط المصطلح اللساني وضعا وترجمة وتعريباً، وظهرت العديد من المعجمات الاصطلاحية الحديثة، كما قدمت الجامعات العلمية العربية ومكتب التعريب التابع للجامعة العربية خدمات جليلة للمصطلح اللساني، وفتحت صفحات أمام الباحثين والمترجمين لنشر الكثير من المسارد والمعجمات الاصطلاحية الجادة، ولكن وعلى الرغم من الجهود الجماعية والفردية المبذولة في هذا الميدان فالمصطلح اللساني العربي الحديث، ما زال يعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار، إذ غالباً ما نجد مقابلات موضوعة أو مترجمة أو معربة مختلفة للمصطلح الواحد، ولعل مرد ذلك إلى أسباب كثيرة نذكر منها:

1- أنّ هذا العلم حديث العهد في العربية لم تتبلور الكثير من مصطلحاته، كما أنّه ذو فروع متعددة يشكل كل منها علماً له مجاله واصطلاحه، ويبدو ذلك في انضواء الصوتيات والصرف والتراكيب والمفردات تحت عنوان اللسانيات.

2- تداخل مصطلحات اللسانيات مع مصطلحات العلوم الأخرى أو اقتباس هذا المصطلح أو ذاك من مجال آخر من مجالات العلوم، وبخاصة أنّه ظهرت في الآونة الأخيرة مجالات لعلوم اللغة تستعين بالعلوم الأخرى من مثل علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الفيزيائي وعلم اللغة الحاسوبي وغيرها⁽⁴⁾.

3- تعدد مصادر المصطلح واختلافها بسبب طبيعتها اللغوية والثقافية، وكثرة المصطلحات وتنوعها نظراً لتعدد مشارب اللسانيين ومصادرههم، وتكاثر

المناهج التي يتوصل بها لإنتاج المصطلح، ثم طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطّرد للمصطلح بحسب توالي المدارس اللسانية، ممّا زاد الأمر تفاقمها، إضافة إلى كثرة ما ينشر من مصطلحات لسانية، واتساع المجال المعرفي للسانيات، وهو ما يفرضه على المصطلح من تعدد وجوه الاستعمال والدخول في مجالات بعيدة عن مركز الاختصاص في اللغة. فاختلاف التصورات والاتجاهات اللسانية كان عاملا وراء ظهور مصطلحات لسانية مترامية الأطراف وغير محددة التوجه بالنسبة للمشتغل غير المتخصص، فكانت بعض الاقتراحات التي دعت إلى وضع مصطلح لساني يستجيب لحاجات الباحث مع التلميح إلى الخلفية المعرفية التي تحكمه.

4 - إنّ أغلب المصطلحات اللسانية الحديثة غريبة المنشأ، متعددة اللغة، وصلت إلينا عن طريق الترجمة التي باتت قاصرة عن الإدلاء بالتعبير اللغوي الدقيق للمصطلح الغربي، فشاعت بين أيدي اللسانيين تراجم متعددة لمصطلح واحد، فكل لساني يأخذ بالترجمة التي تلي عليه ذوقه.

وان أفضل ما يمكن أن ندعم به رأينا في هذا المجال أنّ كتاب:

Cours de linguistique générale لفرديناند دي سوسير **Ferdinand**

de Saussure قد تُرجم إلى العربية خمس (05) مرّات، كل ترجمة تحمل عنوانا يختلف عن باقي الترجمات فهناك:

- الترجمة التونسية التي قام بها كل من صالح قرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش وصدرت عام 1985 بعنوان: "دروس في الألسنية العامة".

- الترجمة المصرية التي أنجزها أحمد نعيم الكراعين سنة 1985 بعنوان: "فصول في علم اللغة العام".

- الترجمة العراقية التي أنجزها يوئيل يوسف عزيز 1985 بعنوان: "علم اللغة العام".

- الترجمة السورية التي صدرت بالجزائر عام 1986، أنجزها كل من يوسف غازي ومجيد نصر بعنوان: "محاضرات في الألسنية العامة".

- الترجمة المغربية بعنوان: "محاضرات في علم اللسان العام" أعدها عبد القادر قنيني.

يظن المبتدئ لهذه التنوعات - على سبيل المثال طلبة الصف الجامعي - أنها تدل على مؤلفات مختلفة.

قد نجد مبررا لهذا التنوع المصطلحي، ذلك أن أصحاب هذه الترجمات كانوا مدفوعين بالرغبة في إشاعة هذا العلم الجديد في الساحة العربية، وتيسير الثقافة اللسانية الجديدة ونشرها وتحقيق سبق الريادة في تقديم مفاهيمها في زحمة العلوم والاختصاصات، ذلك أن الترجمة أهم الوسائل التي تُسلك في وضع المصطلح وهي مُقدمة عن التعريب لأن فيها سعة أفق واستيعاب مضامين الألفاظ الأعجمية في اللغة العربية⁽⁵⁾.

5- العفوية في وضع المصطلح، وهي عفوية لا تقتزن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية، وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية⁽⁶⁾. ويعود هذا التعدد إلى عدم اطلاع الباحثين العرب على أبحاث زملائهم الآخرين، وقد سبب عدم التواصل العلمي عدم شيوع بعض المصطلحات العلمية الدقيقة وشيوع مصطلحات أخرى أقل دقة. ومن ذلك، مثلاً، المصطلح العربي: "علم الأصوات

الوظيفي" الذي يقابل المصطلح الأجنبي "Phonology"، وفي هذا المصطلح عيوب عدة أولها أنه لا يدل إلا على اهتمام ضيق واحد من الاهتمامات التي يدرسها العلم الذي يطلق عليه، ومع ذلك نجده يشيع في محيط الدراسات اللسانية، وقد اقترح بعض المتخصصين مصطلح "الصّوارة" بدلاً منه، وهو مصطلح أعم وأشمل، لكن هذا المصطلح لم يشع لعدم اطلاع كثير من المتخصصين عليه وربما يكون ذلك بسبب النعرة القطرية⁽⁷⁾.

6- عدم الاستجابة الكاملة للمصطلحات التي أقرت من قبل المجامع اللغوية، وعدم وجود سلطة لفرض ما تقرره من مصطلحات، فالمجامع تضع المصطلحات وكأنما تضعها لنفسها، فلا توجد سلطة ملزمة للمؤسسات العلمية والتربوية، لتستخدم المصطلح بمجرد صدوره، يقول د. شاكر الفحام: «إنّ المسألة الحقيقية في أمر المصطلح، هي وجود المصطلحات التي قامت بوضعها جهات علمية عديدة، ولم يتح لها أن ترى النور»⁽⁸⁾. فغياب الجهة الملزمة لاستخدام مصطلحات بعينها، يؤدي بالضرورة إلى فوضى وبلبلة في المصطلح الواحد. فما القيمة - على حد قول إبراهيم مذكور - « لمصطلحات يقرها المجمع ثم تبقى في أضيائه، أو تنشر في مجلته أو محاضره ؟ ألا يصح أن نفكر في طريقة للإلزام، وأخذ الناس بها ... ولا أخفيكم أنّ هذه المسألة أثّرت من قبل ومن حسن الحظ أنه لم يؤخذ بها لا داخل المجمع ولا خارجه»⁽⁹⁾.

7- عدم وجود أي إجماع حول وضع المصطلحات اللسانية الحديثة التي يتم تداولها الآن في الدرس اللساني، نتيجة الطريقة المتبعة من طرف المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية التي تضطلع بصوغ المصطلح، فقد يصاغ مصطلح واحد بناء على ترجمة المعنى أو بناء على التعريف، أو بناء على نقل اللفظة

الأجنبية إلى اللغة العربية مع إخضاعها للصوت والنطق العربي، بالإضافة إلى اعتماد الآليات المعروفة مثل النحت، أو الاقتراض، أو التوليد، والاشتقاق، وأحيانا الاستعانة بالموروث العربي القديم قصد بعثه وإحيائه، كل هذه الطرق أثرت بشكل سلبي على وضعية المصطلح اللساني، وبالتالي فعوض أن تكون المصطلحات عاملا مساعدا على وحدتنا، أصبحت هاجسا وعائقا أمام تطويرنا ثقافيا، ولغويا، وفكريا، وبالتالي خلق فجوة مصطلحية داخلية كان من اليسير أن نتغلب عليها لكن اهتمامنا انصب على تكريس وضعية التفرقة والاضطراب المصطلحي.

واقع المصطلح اللساني بين التعدد والاضطراب :

نظرا لأهمية دراسة إشكالية المصطلح اللساني في صيغته الحديثة واستخدامه في الدرس اللساني، فقد انشغلت العديد من المجامع اللغوية على تعريب المصطلحات اللسانية لما تمثله من علاقة تفاعلية مع ما ينتجه الآخر في هذا المجال، خصوصا أن الدراسات اللسانية المقارنة تؤكد أن مسابقة الركب اللغوي تتطلب ضبطا دقيقا للمصطلحات، حتى يحسن التعامل معها وتوظيفها بما يلزم من الحملات الفكرية والثقافية المناسبة، ومن جهة أخرى هي نتاج حركتي التعريب والترجمة اللتان كان لهما بعض الآثار السلبية على فكرنا ولغتنا، وهذا من منطلق أن عملية التثاقف كان لها الأثر البالغ في ذلك، لأنها أنتجت اتجاهها جديدا في معالجة الدرس اللساني الذي ابتعد يوما عن يوم عن أصول وقواعد اللغة العربية ليرتبط بلغة الثقافة المهيمنة، لذلك اتسم الدرس اللساني بالغموض في التعبير عن ذاته بمفاهيم ومصطلحات يحكمها التفرد والاضطراب، وفي غياب مؤسسات عربية مراقبة وموحدة لعملية التعريب والترجمة، سادت مجموعة من المصطلحات المتضاربة وغير المتقنة، بل لم تكلف

صاحبها سوى عملية استنساخية، فباتت اللغة العربية تحت رحمة المترجمين، فترجم المصطلح الواحد بعشرات الأشكال حتى اختلفت ترجمة وتعريب المصطلح الواحد من بلد إلى آخر، بل حتى داخل البلد الواحد نفسه إذ نجد تباينا في المصطلحات من مؤسسة لأخرى⁽¹⁰⁾.

ومن صور هذا التعدد أن مصطلح "Linguistique" أصبح عرضة للاختلاف والأخذ والرد بين المترجمين واللسانيين العرب، وأصبح يمثل نموذجا حيا للوضع الراهن للمصطلح اللساني، فمازلنا نجد مجموعة من المقابلات الترجمية التي لم يستقر على أي منها، فقد بلغت المصطلحات المعربة لمصطلح "Linguistique" وفق ما أورده د. عبد السلام المسدي في قاموس اللسانيات ثلاثا وعشرين (23) مصطلحا منها: الألسنية، علم اللغة، اللغويات، الدراسات اللغوية الحديثة، علم اللغة العام، علم اللسان، اللانغويستيك، علم اللغويات الحديث، الألسنيات، اللّسنيات، علم اللسان البشري⁽¹¹⁾. رغم أن المعنيين والمختصين في شؤون اللغة العربية والمجتمعين في ندوة الألسنية واللغة العربية المنعقدة بتونس 1978، وفي ندوة اللسانيات المنعقدة بدمشق 1981، قد أجمعوا على استعمال مصطلح "اللسانيات" بناء على توصية أهل الاختصاص التي تدعو إلى استعماله على النطاق العربي كله⁽¹²⁾. إلا أن أمواج الفوضى المصطلحية ما زالت تتخاطفه، فهناك من الباحثين العرب من يفضل استخدام مصطلحات أخرى، ولأدل على ذلك أن د. أحمد مختار عمر فضل مصطلح "الألسنية" على مصطلح "اللسانيات" في دراسة حديثه له نشرها عام 1989 في العدد الثالث من مجلة عالم الفكر، رغم أنه أقر في افتتاح بحثه الموسوم: "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية" بأن مصطلح الألسنية ليس أكثر انتشارا من مصطلحي علم اللغة واللسانيات يقول: «راجت في الأعوام الأخيرة مصطلحات ثلاثة تنافست للظفر بحق الإطلاق على حقل الدراسات اللغوية الحديثة وهي "علم

اللغة" و"اللسانيات" و"الألسنية" وقد اخترنا مصطلح الألسنية لنطلقه على هذا العدد الخاص من عالم الفكر رغم أنه ليس أكثر الألفاظ الثلاثة شيوعاً⁽¹³⁾.

كما وجدنا في البحث الذي تقدم به د. وليد محمد السراقبي ما يثبت هذه الفوضى المصطلحية، فقد بين أن الدارس الواحد وفي مؤلف واحد يستعمل عدة تسميات مقابل مصطلح "Linguistique" كما هو الحال عند محمد زياد كبة عندما ترجم كتاب جون ليونز الذي يحمل عنوان: "تشومسكي" والذي وظّف: "اللسانيات" "علم اللغة" "النظرية اللغوية" "النظرية اللغوية الحديثة" "الأعمال النحوية"، وكذلك عند د. محيي الدين حميدي في كتابه "الألسنية الحديثة واللغة العربية" الذي استعمل مصطلح "اللغويات" و"اللغويات العامة" و"الألسنية" لأداء المفاهيم التي يؤديها مصطلح اللسانيات⁽¹⁴⁾.

إن مفهوم المصطلح يقتضي بالضرورة وضع المكافئ العلمي في اللغة العربية نقلاً عن لغة أجنبية سبقت إلى تعجيم الكلمة المنقولة (أي وضعها في المعجم)، فالمصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز الدلالة اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية، وتقوم كما يقول د. أحمد بوحسن على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، فهو بهذا المعنى يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية وتكشيفية لما قد يبدو مشتتاً في التصور⁽¹⁵⁾.

وإذا كان يبدو أن اللغة وضعت اعتباطاً فإن المصطلح جاء وضعه مقصوداً حسب المستحدث الذي يراد تعجيمه، كذلك يكمن الفرق بين المصطلح وكلمات اللغة من حيث درجة إنتشاره ومألفيته، فانتشار المصطلح مقيد ومحدود بمحدودية الموضوع المستعمل فيه، على عكس كلمات اللغة التي يتعدى استعمالها إطار الموضوع إلى إطار المفهوم، إذن المصطلح هو مفهوم ذاتي

خاص باللغة وليس كما يعتقد مفهوما ينتج عن المرور من لغة إلى لغة بسبب الترجمة⁽¹⁶⁾.

إن مثل هذا التعدد في المفاهيم الواردة للمصطلح الواحد ليس مقصورا على اللغة العربية، وإنما هو ظاهرة شائعة في اللغات الأخرى، يقول "جون لاينز" "Jean luns": « سأستخدم في القسم التالي عددا من المصطلحات التي جاء بها "أوستن" "Oston"، إلا أنني لم أعطها التعبير الذي أعطاها إيّاها أوستن بالضبط، ففي بعض الحالات نجد أنّ تفسيره غير واضح على الإطلاق، وفي حالات أخرى يكون تفسيره من الوضوح ما فيه الكفاية إلا أنّه مثير للجدل⁽¹⁷⁾.

تتأثر اللغة العربية يمثل هذا التعدد عندما تكون المصطلحات مما يفد إليها، أو يتصل بالدراسات التي تقوم فيها على حد سواء، ومن الأمثلة على ذلك تلك الدلالات الواردة للمصطلح "Morphème" في اللغة الأجنبية، إذ يقوم لدى علماء اللغة الأمريكيين مقام "المونيم" ولدى أتباع مدرسة جونييف، ويدل عند مارتنيه "Martinet" على العناصر النحوية كالسابقة واللاحقة وعلامات الإعراب وغيرها⁽¹⁸⁾. ويعبر عند "فندريس" "Vendrys" عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية، وهي في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحيانا) يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض، ويوضح فندريس "Vendrys" مفهومها بالنسبة له من خلال الأمثلة⁽¹⁹⁾.

أما في اللغة العربية، فيتبع كل عالم المدرسة اللغوية التي تأثر بها، أو رأي العالم الذي يوافق منهجه، فنجد أن د.السرعان ود. تمام حسان مثلا، يتبعان

"فندريس" "Vendrys" في التعريف الذي يذهب إليه، وهذا ما يأخذ به كمال بشر في تناوله لهذا المصطلح في كتابه: "دراسات في علم اللغة" ⁽²⁰⁾.

هذا الأمر يدعو إلى تحليل مضمون المصطلح وحدود ميادين استخدامه، وعدم إغفال السمات المميزة له ومواقعه بالنسبة للمنظومة الاصطلاحية التي ينتمي إليها، والأبعاد الدلالية له عند العلماء الذين يستخدمونه تمهيدا لتحديد الدلالة المشتركة له بين العلماء، ولا بد من الأخذ بالحسبان أنّ مفاهيم هذه المصطلحات قابلة للتغير تبعا لأمر، أبرزها حدثته وشيوع استخدامه بين عدد من المدارس أو الاتجاهات اللغوية ⁽²¹⁾.

وبالمقابل نجد علماء يستخدمون مصطلحات لحمل مفهوم واحد ومن ذلك استخدام مصطلحي "semiology" و "semiotics" للدلالة على مفهوم واحد، وإن كان هناك فرق بين المصطلحين كما يوضحه د. سمير ستيتية: «أنّ هناك فرقا بين كلمتي Semiology و Semiotics، وإن كانتا تستخدمان حتى الآن للدلالة على مضمون واحد، بل ينبغي أن يكون بينهما فرق، فقد نترجم كلمة Semiology بعلم النظم السيميائية، ويكون مجال هذا المجال سَاعَتَنَد دراسة النظم الاشارية المختلفة جريا على ترجمة كلمة Phonology بعلم النظم الصوتية، ثم قد نترجم كلمة Semiotics بعلم السيميائيات جريا على ترجمة كلمة Phonetics بعلم الأصوات» ⁽²²⁾.

كما نجد كلمة السياق تقابل عند بعض اللغويين مصطلح: Associative، وتقابل مصطلح Suntagmatic وتقابل أيضا مصطلح Contextuel ⁽²³⁾.

إن مثل هذا الاستخدام يقلل من درجة الوضوح، ويؤدي في حالات كثيرة إلى اللبس والغموض نتيجة لعدم الدقة في وضع المصطلحات، من هنا لا بد من

الأخذ بأهم مبدأ في وضع مقابل عربي لمصطلح أجنبي، وهو أن ينظر إلى المدلول الاصطلاحي للفظ الأجنبي قبل معناه اللغوي، ومن ثم يختار اللفظ العربي المناسب لذلك المدلول، ذلك أن كثيرا من المصطلحات الحضارية والعلمية قد لا يؤدي معناها اللغوي إلا جزءا ضئيلا من مدلولها الاصطلاحي، أو لا يربط بين هذين فيها إلا علاقة ضعيفة، ولكن واضعي المصطلح يتواضعون على إضفاء مدلول معين على لفظه عندما لا يجدون اللفظ أو الألفاظ القليلة التي تؤدي ذلك المدلول وتستوعبه.

إن دلالة المصطلح أخطر من لفظه، فالدلالة هي الغاية القصوى التي يتطلبها الباحث لذلك ينبغي أن تكون محددة ومضبوطة، ومن جوانب اختلال دلالة المصطلح اللساني ما يأتيه من تعميم وغموض مبعثه عدم التدقيق في معرفة دلالة المصطلح بين القديم والحديث، فالمصطلح الذي استخدم قديما في دراساتنا اللغوية ثم استخدم في الدرس الحديث أصبح مشربا دلالة جديدة يثير في بعض الأحيان مشكلة ليس من اليسير حلها، ومن أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة مصطلح "فقه اللغة" والمجالات التي يتناولها، ومدى ارتباط هذا المصطلح بمصطلح "علم اللغة" من جهة، والمصطلح الاجنبي "الفيلولوجيا" "Philologie" من جهة أخرى، إذ يلحظ كما يقول عصام نور الدين، عدم اتفاق لغويينا على معنى كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة، وعدم اتفاقهم على ما يدخل في تعريف كل منها وما لا يدخل، بحيث بتنا نقرأ عند الكاتب الواحد، وفي مؤلف واحد، هذه المصطلحات الثلاثة، مرة باستعمال بعضها مكان بعضها الآخر، ومرة ثانية أو ثالثة بالتفريق بينها أو بين بعضها دون أن يكون ذلك واضحا في منهجية الكاتب أو حتى ذهنه أو يمكن أن تلحظ ذلك بمتابعة مفاهيم هذه المصطلحات عند العلماء الذين استخدموها⁽²⁴⁾.

بالنسبة للفيلولوجيا فيذكر "علي عبد الواحد وافي" أنه بحث غير محدود النطاق ولا متميز الحدود، وذلك أن مدلول هذه الكلمة قد اختلف كثيرا باختلاف العصور والأمم، ولا يزال العلماء يختلفون في فهمها وإطلاقها⁽²⁵⁾.

ناقش عدد من العلماء هذه المصطلحات الثلاثة وأشاروا إلى المجالات التي يمكن أن يتناولوها في كل واحدة من الدراسات التي يشير إليها كل مصطلح من هذه المصطلحات وأوضحوا مجالات الالتقاء والاختلاف بين هذه المصطلحات الثلاثة⁽²⁶⁾.

مثل هذه الصورة من عدم الاتفاق على مدلول محدد للمصطلح تقود إلى خلل في الدراسات، وتفاوت في البحث، وعدم التواصل بين العلماء، فيما يقدمونه من أبحاث تتصل بالموضوع الذي لا يستقر مفهومه وهذا من شأنه أن يقود إلى إشكالية أخرى، وهي إشكالية تعدد المصطلحات التي تعبر عن هذا المفهوم غير المستقر أصلا⁽²⁷⁾.

وعند الوقوف على تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، يجد الدارس أن هذا التعدد جاء على صور متعددة، اختارها واضعو المصطلحات لمصطلحاتهم، ومن مظاهر تعدد المصطلح اللساني:

* مصطلح "Phonologie":

1- عرّبه د. محمود السعران إلى: "الفونولوجيا" ونجد هذا التعريب عند د. محمد حسن با كلا رفاقه، وعند د. إبراهيم أنيس، ود. نايف خرما⁽²⁸⁾.

2- كما عرّب هذا المصطلح إلى: "علم الأصوات اللغوية الوظيفي"⁽²⁹⁾، وإن كان هذا المصطلح ليس دقيقا لأنه يتضمن مفهوم معالجة النظم الصوتية لا الوظائف الصوتية ونفس السبب ينطبق على علم وظائف الأصوات.

- 3- ونجد د. حلمي خليل قد ترجمه إلى: "المستوى الفونولوجي"⁽³⁰⁾.
 - 4- وقد ورد عند د. عبد الصبور شاهين حين ترجم كتاب الصوتيات لبرتيل مالميرج بمصطلح: "علم الأصوات التشكيلي" و نفس المصطلح قد وظفه عاطف مدكور و أحمد محمد قدور⁽³¹⁾.
 - 5- ورد عند د. بسام بركة ب: "صوارة" وكذلك: "علم وظائف الأصوات"⁽³²⁾، ونجد نفس المصطلح وظفه صالح قرمادي، وكمال بشر⁽³³⁾.
 - 6- ترجمه د. رمزي البعلبكي إلى: "صوتية" وإلى: "علم التشكيل الصوتي"⁽³⁴⁾.
 - 7- أمّا د. محمد علي الخولي فقد ترجمه إلى "علم الفونيمات"⁽³⁵⁾.
 - 8- عربّه د. سعد مصلوح مرّة إلى: "صوتولوجيا"، ومرّة أخرى إلى: "الصونولوجي" ومرّة إلى: "المنهج الصوتي"⁽³⁶⁾.
 - 9- ونجد د. تمام حسان قد ترجمه إلى: "التشكيل الصوتي" وكذلك إلى: "الصوتيات"⁽³⁷⁾.
- ما يمكن استنتاجه من ذلك، أنّ هذا التعدد في مصطلح "Phonologie" قد ولّد اللبس في إدراك مفاهيم هذا العلم لماذا؟
- لأن مصطلح "صوارة" و "صوتية" و "النطقيات" يمكن أن يفهم منها مدلولات بسبب وجود علوم تشترك في جزء منها مع هذا المصطلح.
 - كما أنّ استخدام علم "الفونيمات" و "الصوتولوجيا" و "الصونولوجي" و "المنهج الصوتي" تقودنا إلى مشكلة جديدة وهي مشكلة استخدام المصطلح والصيغة الأجنبية.
 - يبقى أن نشير أنّ مصطلح علم وظائف الأصوات يعالج الأصوات بعد انتظامها وليس في أثناء تشكيلها.

- يرى بعض العلماء أن الأخذ بالمصطلح الأجنبي أقرب إلى الدقة العلمية، ولذا تشيع مثل هذه المصطلحات في دراساتهم، ومع أن آخرين يفضلون أسلوب الاقتراض⁽³⁸⁾.

* ومن صور اضطراب دلالة المصطلح اللساني أن مصطلح: Allophone له أكثر من خمس تسميات نذكر منها:

1- ألوفون: وقد نجد ذلك عند أحمد مختار عمر، ومحمد علي الخولي، ومحمد حسن با كلا⁽³⁹⁾.

2- صوت فرعي: وان كان هذا الاستخدام قاصراً لأنه ليس مصطلحاً في الأصل بل هو أحد التعريفات المحتملة غير المحددة، وقد وجدنا هذه التسمية عند سعد مصلوح⁽⁴⁰⁾.

3- وهناك من عرّبه إلى: "عضو الوحدة الصوتية" وان كانت هذه التسمية ترقى لأن تكون تعريفاً وليست مصطلحاً⁽⁴¹⁾.

4- كما وجدنا له تسمية "متغير صوتي" التي في اعتقادنا لا يرقى إلى كونه مصطلحاً لأنه لا يفيد من معاني هذا المصطلح، ولكن د محمد علي الخولي فضل هذا المصطلح⁽⁴²⁾.

5- وظف رمزي منير البعلبكي مصطلح "بديل صوتي أو لفظي"،⁽⁴³⁾.

6- أمّا أحمد مختار فقد ترجمه إلى "عضو من الفونيم"⁽⁴⁴⁾، وإن كانت التسمية تغاير حقيقة المصطلح، لأنّ الألوفون عنصر مستقل تماماً عن الفونيم رغم أنّه يشترك معه في بعض الصفات.

7- استخدم بعض الدارسين المحدثين إمكانيات أخرى في إيجاد المصطلح المقابل لـ Allophone باستخدام أحد مشتقات "ص و ت" في الدلالة عليه، وبما أنه أصغر وحدة صوتية، فإنه يمكن استغلال أسلوب التصغير المعهود بالياء وضم الأول وإلحاق الواو والنون فتصبح التسمية "صَوَيْتُون"، وقد اختار د. سمير استيتية هذا المصطلح⁽⁴⁵⁾.

قد نلاحظ مثل هذا الخلاف في الكتابة والنطق للمصطلحات في لغتها الأجنبية قبل انتقالها إلى العربية، ذلك أنه قد يغير الدارسون صورة المصطلح النطقية والكتابية لما يحسونه في هذا المصطلح من طول نحو ما نجده في مصطلح "Morphophonologie" الذي تغير إلى "Morphonology" و مصطلح "Morphophnemics" إلى "Morphonemic" و "Spectrograph" و الذي تغير إلى "Spectograph"⁽⁴⁶⁾.

أما بالنسبة لمثل هذا التغير في المصطلحات في اللغة العربية، فإنه يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم وجود حروف عربية مقابلة للحروف الأجنبية التي يتكون منها المصطلح، واختصاص كل لغة بحروف لا توجد في غيرها أمر شائع في اللغات، وقد يتركز مثل هذا التغير في حروف العلة. من الأمثلة على هذه الصورة من الخلاف، ما نجده في مقابلة المصطلح الأجنبي "Phonology" إذ يقابله أحمد مختار عمر بـ "فونولوجي" وفي مجلة الفكر "فونولوجيا" ومن ذلك مقابلة المصطلح الأجنبي "Ablative"، بـ "الأبليتي"، و "الابلاتيف" وقد يتجاوز الأمر ذلك حين نجد صوراً متعددة لكتابة المصطلح عند المؤلف الواحد، بل في الكتاب الواحد على نحو ما نجده في مقابلة مصطلح "Spoonerism"، بـ "السبونرية"، و "سبونرزم"⁽⁴⁷⁾، وما نجده من مقابلة المصطلح "Simiotics"

في كتاب واحد بثلاث صور: "السيمائية"، "السيموطيقا"، و"السيمولوجيا" (48)، وهناك من يكتب هذا المصطلح بصورة "السيموتية" (49).

نتائج تعدد المصطلح اللساني.

1- إن التعدد الذي يعاني منه المصطلح اللساني، والذي كان وليد روااسب متعددة ومتنوعة، للأسف كان له دور سلبي في حقل اللسانيات، فالتشتت يؤثر في التفكير العلمي العربي نفسه، فهو يعيقه عن استيعاب المفاهيم المستجدة، وعن الإبداع والتقدم ومجارة العالم في بحوثه واستكشافاته كما تعم الفوضى والاضطراب أعمالنا العلمية وتفكيرنا، بل قد يوقعنا في التناقض والخطأ أحياناً (50)، كما أدخلنا هذا الاختلاف في سراديب التيه والضيايق، بل قتل فينا روح الإبداع، وأصبحنا لا نملك حتى الحق في إجراء تعديل أو إضافة للمنهج اللساني المسطر، إنه يجعلنا نتقهقر بالفكر من الإبداع إلى النقل ومن الاجتهاد إلى التقليد، مما يؤدي بالضرورة إلى غياب الإنسان العربي على الحضور في مجالات العلوم، والاكتشافات التقنية والإبداع.

2- هذا الأمر يدفعنا إلى أن نتساءل عن ذلك اللجاج الذي يقع فيه أطراف التواصل اللغوي مما أدى في الأخير إلى ضياع المعنى المقصود، وظهور فوضى ضبابية معرفية يغذيها ذلك التباين والتباعد في المصطلحات، وهذه الحيرة لازالت تصاحب أفكار العلماء والكتاب والطلبة، ولدت في الأخير قلقاً لغوياً أدى هو نفسه إلى اللجوء من جديد إلى اللغات الأجنبية، منتجا ما يمكننا أن نسميه ب: "الإحباط اللغوي" الذي لا يرجع في الأصل إلى العجز اللغوي غير المرتبط باللغة بحد ذاتها، بل إنه على صلة أكثر بحاملها (51).

3- كما نلاحظ العي واللبس في إدراك مفاهيم هذا العلم، حيث أضحى لدى الكثير من دارسينا ضبابيا لا يعرف من أين يؤخذ، ولكن يؤلنا كذلك ذلك

النفور والتأفف الذي ألفناه لدى كل مطلع مبتدئ، لا شيء إلا لفقدانه مفاتيح هذا الحقل بصفة عامة، ولجوء البعض الآخر الذي يملك اللغات الأجنبية تفضيل مطالعته بلغة أخرى كونه المبتكر والواضح لمعالم هذا العلم⁽⁵²⁾.

4- إن المعضلة الاصطلاحية من شأنها أن تقف عائقاً أمام مردودية العلم ونجاعته وتعرقلها، وقد أشار ابن خلدون قديماً إلى أنّ كثرة التأليف في العلوم تعوق عن التحصيل لاختلاف الاصطلاحات في التعليم يقول: « اعلم أنّه مما أضّرّ بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلّها أو أكثرها ومراعاة طرقها، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها فيقع القصور ولا بدّ دون رتبة التحصيل»⁽⁵³⁾، كما أدى هذا التباين إلى خلق لغات علمية عربية عديدة قائمة بالذات⁽⁵⁴⁾.

5- كما تشكو بعض المؤسسات التقنية والصناعية العالمية التي لها علاقات مع العالم العربي المستهلك، من عدم توحيد المصطلحات في الوطن العربي، لأنها تحرص على مخاطبة السوق العربي، وتريد مصطلحات موحدة للاستخدام والتعامل، لأنها تستخدم الترجمات الآلية والفورية التي يهملها المصطلح الموحد، إذ يوقعها التشتت في الخلط والاضطراب والخطأ⁽⁵⁵⁾.

6- ولعل من أخطر نتائج هذه المشكلة ما أشار إليه عمار بن يوسف في بحثه "توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلاد العربية" حيث يقول: " والأصل في الأمر أن ما يوحد بين أفراد قوم هو بالتحديد ما يتميزون به عن الآخرين، فإذا ما ظهرت داخل نفس القوم (كذا) فوارق لغوية واصطلاحية، وإذا ما سار بها التاريخ إلى الترسخ سياسياً واجتماعياً فمعنى ذلك أن القوم صائرون إلى التجزئة لا محالة" ⁽⁵⁶⁾.

7- اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح نتيجة لكثرة المصطلحات وعدم وضوحها، وكون هذه المصطلحات في مجموعها تحمل دلالات مختلفة، فلا يعرف الباحث أيها يستخدم ليكون قد تجاوز مظنة الخطأ.

8- انشغال عدد من المختصين بالبحث عن مصطلح دقيق يؤدي المعنى بالطريقة المثلى، بدلا من الانطلاق للإبداع في مجال علم اللغة، هذا الإبداع الذي نحن بأمس الحاجة إليه للمشاركة في تقدم اللسانيات والنهوض بلغتنا العربية.

9- إظهار اللغة العربية على أنها لغة ضعيفة لا تستجيب لمتطلبات التكنولوجيا الحديثة، إذ تؤدي كثرة المصطلحات المقابلة للمصطلح الواحد إلى الخلط عند نشوء مصطلحات قريبة في دلالتها لهذا المصطلح، فينعت إلى اللغة العربية على أنها لغة ضعيفة ويلجأ إلى استخدام الألفاظ والصيغ الأجنبية، فالعربي بدأ يستهين بلغته، ويحسها قاصرة على أن تسع المعاني الجديدة المعاصرة تعبيراً، وذلك نتيجة انبهاره بقدرة اللغات الغربية على ذلك. وينسى ما للعربية من طاقة معجمية لا تنفذ في توليد ما لا يعد ولا يحصى من المصطلحات، لو نحن أحسننا التعامل معها، وأحسننا مغازلتها بما يجب من الدقة والاجتهاد.

إنّ هذه الصعوبة لا تكمن في اللغة العربية، بل تكمن في المهتمين أنفسهم إذ لا بد من التمكن من هذه العلوم الحديثة، والتمكن من قواعد اللغة العربية وقوانينها وطرق التعبير فيها، فهي غنية بطرق التعبير، وغنية بنوع الصيغ مما يجعل المبدع في أكثر الأحيان في غنى عن ابتداع ما يخالف المقاييس المعهودة، أما ما يخرج على المقاييس المعهودة في بعض الأحيان فإنه يمكن أن تتمثله اللغة ويصبح بعد فترة شيئاً طبيعياً فيها.

الهوامش:

- 1- هنري فليش، العربية الفصحى تعريب عبد الصبور شاهين، ص: 14.
- 2- ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص: 16.
- 3- مصطفى الشهابي، توحيد المصطلحات العلمية العربية، ص: 537.
- 4- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص: 224.
- 5- ينظر: وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، ص: 381، 382، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 6- مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص: 144.
- 7- عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص: 405.
- 8- شاكر الفحام، قضية المصطلح العلمي، ص: 705، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 9- مذكور إبراهيم، 1960-1959م، مدى حق العلماء التصرف في اللغة، ص: 151، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، المجلد 11.
- 10- عبد الكبير الحسني إشكالية المصطلح اللساني، www.annbaa.org/nbaa_news.
- 11- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 72.
- 12- أحمد محمد قدّور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص: 14.
- 13- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ص: 583، مجلة عالم الفكر، الكويت.
- 14- وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، ص: 381، 382.
- 15- بوحسن أحمد: مدخل الى علم المصطلح: المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، ص: 84.
- 16- مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي: ص: 55.

- 17-جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، ص: 194.
- 18-لطيف زيتونة، الألسنة والاصطلاح العربي، ص: 100، مجلة أفاق عربية.
- 19-فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص: 105، 106.
- 20-كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 222.
- 21-محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص: 229.
- 22-مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص: 141.
- 23-سمير ستيتية، السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي، ص: 36.
- 24-عصام نور الدين، فقه اللغة والفيلولوجيا بحث في المصطلح، ص: 336. مجلة الفكر العربي، بيروت، لبنان
- 25-علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، ص: 14.
- 26-كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 222.
- 27-عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص: 80.
- 28-محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص: 111.
- حسن باكلا وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة، ص: 68.
- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص: 4.
- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص: 266، عالم المعرفة، الكويت.
- 29-علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) ص: 194.
- 30-جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ص: 51.
- 31-برثيل المبرج: علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص: 2.
- عاطف مذكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة ص: 101.

- أحمد محمد قدّور: مبادئ اللسانيات، ص: 95.
- 32-بسام بركة: معجم اللسانية، ص: 159.
- 33-جان كانتينو: دروس في علم الأصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، ص: 17.
- كمال بشر: علم اللغة العام- الأصوات- ص: 29.
- 34-رمزي منير البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، ص: 378.
- 35-محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص: 214.
- 36-سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، ص: 19- 181.
- 37-تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 111- 34.
- 38-مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص: 53.
- 39-أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص: 171
- محمد علي الخولي: معجم اللغة النظري ص: 11.
- محمد حسن با كلا وآخرون: معجم مصطلحات علم اللغة ص: 3.
- 40-سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص: 185.
- 41-محمد حسن با كلا وآخرون: معجم مصطلحات علم اللغة ص: 3.
- 42-محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص: 11.
- 43-رمزي منير البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص: 39
- 44-أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوي ص: 194- 356.
- 45-سمير استيتية: نحو معجم لساني شامل وموحد ص: 169، مجلة أبحاث اليرموك.
- 46-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ص: 48، 49.
- 47-المرجع نفسه، ص: 86.

- 48-ميلكا إفيش، ترجمة صلاح فضل ووفاء البيه، اتجاهات البحث اللساني، ص 490، 491.
- 49-با كلا وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ص 86.
- 50-الحمزاوي، محمد رشاد، العربية والحداثة، أو الفصاحة فصاحات، ص 85.
- 51-عبد الحليم بن عيسى، مصطلحية اللسانيات إشكاليات وآفاق، ص 224، مجلة المصطلح.
- 52-المرجع نفسه، ص: 232.
- 53-ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، ص: 531.
- 54-فاضل تامر: اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح، ص: 169.
- 55-عمار بن يوسف، توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلدان العربية، ص 03.
- 56-عمار بن يوسف، المرجع نفسه، ص: 03.

مصادر ومراجع البحث:

- 1- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1989.
- 2- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- 3- أحمد محمد قدّور:
- اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1422هـ، 2001م.
- مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 2001.
- 4- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة 3، 1985م.
- 5- برتيل مالبرج: علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشاب، القاهرة، ص: 2.
- 6- بسام بركة: معجم اللسانية، جروس برس، طرابلس، ط1، 1985.
- 7- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء المملكة المغربية، ط2، 1982.
- 8- جان كانتينو: دروس في علم الأصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية، تونس، 1966.
- 9- جون لاينز:
- اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1978.
- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985.
- 10- حسن باكلا وآخرون، معجم مصطلحات علم اللغة، مكتبة لبنان، بيروت 1989
- 11- الحمزاوي، محمد رشاد، العربية والحداثة، أو الفصاحة فصاحات، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982م.

- 12-رمزي منير البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990.
- 13-سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة، 1980.
- 14-عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب تونس، 1984.
- 15-عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2000.
- 16-علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، ط9.
- 17-عمار بن يوسف، توحيد المصطلح القانوني والمالي في البلدان العربية، بحث مقدم إلى ندوة التقييس والتوحيد المصطلحيان في النظرية والتطبيق، تونس، 1989م
- 18-فاضل تامر: اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1994م
- 19-فندريس، اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د.ت.
- 20-كمال بشر: علم اللغة العام- الأصوات- دار المعارف، مصر، 1980.
- 21-محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) مكتبة النهضة العربية، بيروت د.ط.
- 22-محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- 23-مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية.
- 24-مصطفى طاهر الحيادة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 1424هـ- 2003م.
- 25-ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، دمشق، 2008.
- 26-ميلكا إيفيتش، ترجمة صلاح فضل ووفاء البيه، اتجاهات البحث اللساني، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط2: 2000.

27-هنري فليش، العربية الفصحى تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت، دار المشرق، ط2، 1983.

المجلات والدوريات:

1- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ص: 583، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، 1989، الكويت.

2- سمير ستيتية، السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي، مجلة أبحاث اليرموك، م7، ع2، 1990.

3- شاعر الفحام، قضية المصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة بدمشق، المجلد 59.

4- عبد الحليم بن عيسى، مصطلحية اللسانيات إشكاليات وآفاق، مجلة "المصطلح". جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5- عصام نور الدين، فقه اللغة والفيلولوجيا بحث في المصطلح، مجلة الفكر العربي، بيروت، لبنان، العدد 32، الطبعة 1986م.

6- مدكور إبراهيم، 1959-1960م، مدى حق العلماء التصرف في اللغة. مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، المجلد 11.

7- مصطفى الشهابي، توحيد المصطلحات العلمية العربية، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الأربعون ج 3.

8- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت.

9- وليد محمد السراقبي، فوضى المصطلح اللساني، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثاني، المجلد الثالث والثمانون، ربيع الأول 1469هـ- نيسان 2008م.

10- لطيف زيتونة، الألسنة والاصطلاح العربي، مجلة أفاق عربية، العدد 06، 1986

11- عبد الكبير الحسني، إشكالية المصطلح اللساني، www.annbaa.org/nbaa_news.